التصنيف اللغوي بين المقبوليَّة والأفضليّة
اللغة الرديئة نموذجاً

*عمر محمد أبو نواس**

ملخص

تأتي هذه الدراسة للنظر في تصنيفات اللغويين للأنماط اللغويّة بين المقبوليّة والأفضليّة عن طريق التركيز على دراسة أنماط اللغة الرديئة، وقد ابتدأتِ الدراسة بالحديث عن مصطلح اللغة الرديئة في الدراسات اللغوية مفهوماً ونشأة، ثم عرضتْ لمعايير الحكم باللغة الرديئة التي كانت تتمثل بالبعد عن القياس، وموافقة الاستعمال أو كثرته، وغرابة العمليّة اللغوية.

وقد تناولتِ الأنماط التي حُكِم عليها رداءةً بالتحليل وفقاً للمستويين الصوتي والصرفي، وخُتمتْ بخاتمةٍ عُرِضتْ فيها أهم النتائج التي توصلتْ إليها.

الكلمات الدالة: التصنيف اللغوي، المقبوليّة، الأفضلية، اللغة الرديئة.

المقدمــة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد بذل اللغويون الأوائل جهوداً كبيرةً في جمع اللغة وتقعيدها وتقنينها وتبويبها، ووضعوا الأحكامَ المختلفةَ التي تكفلُ للعملية اللغويّة سلامتها وديمومتها، كما بنوا قواعدهم وأحكامهم انطلاقاً من جملةٍ من الأصول النحويّة المُحكمة، فاعتمدوا القياس، والسماع، والتعليل، واستصحاب الحال، وجعلوا وَكدهم ينصبُ في أثناء التقعيد على بناء القاعدة على الأغلب – الأعم–؛ فإذا واجههم شاهدٌ خالف القاعدة حاولوا تطويعه وتأويله لينسجمَ مع القاعدة.

أمّا إذا تعارض الشاهدُ مع أصولهم، فكانوا يصدرون الأحكام المختلفة فيه؛ لذلك لا غرابة أنْ يُسمَعَ عنهم وصف لغة ما بالشذوذ، أو بالقبح، أوبالقلة، أوبالغرابة، أوبالندرة، أو بالرداءة.

ومن هنا، جاء هذا البحثُ لينظرَ في ظاهرة التصنيف اللغوي من حيث المقبوليّة والأفضلية، عن طريق الوقوف عند اللغة الرديئة، فكثيرٌ من الأنماط أخذتْ حكم المقبوليَّة اللغوية من الناحية التداوليّة أو التقعيديّة، إلا أنّها لم تصلْ إلى درجة الأفضليّة؛ لأنَّها ابتعدتْ عن القياس، أو لم تُوافق كثرة الاستعمال، وشيوع النمط على ألسنة أبنائها.

ولمّا لم يعثر الباحثُ على دراسةٍ مستقلةٍ خُصِّصت لدراسة اللغة الرديئة_ فيما يعلم_ فقد قام بدراسة هذا الموضوع معتمداً على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ منهجاً في البحث، فتناولَ أنماطَ اللغة الرديئة، وقام بتصنيفها وفقاً لمعايير الحكم بالرداءة، وحاولَ تحليلها وفقاً لقوانين التطور اللغوي، ودراستها انطلاقاً من البنيتين الصوتية والصرفية.

وأخيراً ، فاللهَ أسألُ أنْ أكونَ قدَّمتُ ما فيه الخير، فإنْ أصبتُ فمنه وحده، وإنْ أخطأت فمني، والحمدُ لله على كلِّ حال.

اللغة الرديئة في الدراسات اللغويّة:

المصطلح والمفهوم

يشير المعنى اللغوي للفظة (الرديء) إلى المنكر المكروه، فقد جاء في لسان العرب: "والرَّدِيءُ المُنْكَرُ المَكْرُوه، وَرَدُؤَ الشيءُ يَرْدُؤُ رَداءة فهو رَدِيءٌ فَسَدَ فهو فاسدٌ ورجلٌ رَدِيءٌ كذلك من قومٍ أَرْدِئاءَ بهمزتين عن اللحياني وحده وأَرْدَأْته أَفْسَدْته."[1]

أمّا الثعالبي(ت 426هـ) فقد أشار إلى معنى الرديء فقال: "الرديء حثالة كل شيء فهو من الدراهم نفايتها، ومن الطعام حثالته، ومن الزيت عكره ومن البيت قمامته، ومن الكلام هراؤه ومن الأمور سفاسفها."[2]

وقد استُعمِل مصطلح اللغة الرديئة منذ بواكير الدرس اللغوي عند اللغويين الأوائل، فقال الخليلُ بن أحمد(ت173هـ)

* قسم اللُّغة العربيّة، كلية اللُّغات، الجامعة الألمانيّة الأردنيّة، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2013/12/25، وتاريخ قبوله 2014/3/4.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

في العين: "وطيء تقول: محيته ومحياً ومحواً وامّحى الشيء يمّحي امَّحاء وكذلك وامتحى: إذا ذهب أثره، الأجود امّحى، والأصل فيه انمحى، وأمَّا امتحى فلغة رديئة"[3].

ولعلَّ الرداءةَ نقيضُ الجودة، إذ إنَّ هذين المصطلحين يستعملان للحكم على الأداءات المتداولة في لغةٍ ما، واللغة الرديئة حكمٌ يدور في ذهن النحوي انطلاقاً من المقاييس التي تدور في ذهنه، ومن الاستعمالاتِ الشائعة التي يُصغي لها، ويتلقفها من أفواه أبنائها، ومما يؤكّد هذا استعمال سيبويه(ت180هـ) لمصطلح اللغة الرديئة في أكثر من موضع من الكتاب فقال:" مررت بعبدِ الله خيرٌ منه أبوه...ومن أجرى هذا على الأول فإنّه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبدالله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة"[4]. وفي موضع آخر قال: "ومن العرب من يقول: خمسةَ عشرُك، وهي لغة رديئة."[5]

ولم يختلفْ حكمُ المبرّد(ت285هـ) برداءة اللغة كثيراً عن الخليل وسيبويه، فقال: "وقال آخرون: تقول: الضارب أنا، والضاربي زيد، فلا تذكر في الضارب شيئا. فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام محال؛ لأنه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء. فيقولون: نريدها، ونحن نحذفها. ولا اختلاف في أن حذفها من صلة الألف واللام رديء جدا"[6]

وظلّ القياسُ والبعد عنه معياراً من معايير الحكم بالرداءة، وليس أدلّ على هذا من حديث أبي علي الفارسي(ت 377هـ) عن الحروف المشبهة بالفعل:" إنّ هذه الحروف تدخل على الابتداء وخبره، وأن المفتوحة الهمزة لا تقع في أول الكلام؛ فلذا عدّ ذلك رديئاً في القياس."[7]

وكذلك يحمل على هذا قول أبي جعفر النحاس: "بِيوت بالكسر(كسر الباء) وهي لغة رديئة؛ لأنه يخالف الباب "[8]

وممّا خالف القياس ما ذكره ابنُ مالك (ت 672هـ) فيما يتعلق بمسألة الإبدال:" وأمَّا إبدال التاء من الياء إذا كانت في الافتعال وفروعه فحمل على الافتعال الذي فاؤه واو.فإنْ كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلاَّ على لغةٍ رديئة نحو: "اِتَّمَنَ" في أوتمن، و"اتَّزر" في ايتزر".[9]

أمّا السيوطي (ت911هـ)، فقد توّقف عند اللغات الرديئة، ورأى أنّ المصطلحَ وليد التداول اللغوي والاستعمال، وخصّص مبحثاً تحدّث فيه عن معرفة الرديء والمذموم من اللغات فقال:"هو أقبحُ اللغات وأنزلُها درجة قال الفراء: كانت العربُ تحضر المَوسِم في كل عام وتحجُّ البيتَ في الجاهلية وقريشٌ يسمعون لغاتِ العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به فصاروا أفصحَ العرب وخلَتْ لغتُهم من مُستبْشع اللغات ومُستقبَح الألفاظ."[10]

وكذلك نرى الدراساتِ المعاصرة قد تطرّقتْ لمصطلح اللغة الرديئة، فهذا يحيى عبابنة أكّد أنّ هذا المصطلح محمولٌ على القياس وليس محمولاً على اللغة نفسها. [11]

ومن المعاصرين من رأى أنّ هذا المصطلحَ من الأحكام النوعيّة التي استُعمِلتْ في الدرس اللغوي.[12]

وإنّ المتتبع لمصطلح اللغة الرديئة، يلحظ أنّ هناك عاملين أساسيين أسهما في تشكيل مصطلح اللغة الرديئة في الفكر اللغوي:

1. السليقة اللغوية وما يتصل بها من جوانب الاستعمال والقياس

فقد انطلق العلماءُ في الحكم برداءة اللغة من طبائع سليقتهم اللغوية التي يشدِّدون فيها على ضرورة مراعاة استعمال القياس، فالقياسُ هو المرجع المعرفيُّ لديهم الذي يُركَن إليه في تصنيف الأداءات اللغويّة، وضبط استعمالها، علاوة على أنَّ السليقةَ كانت المحرك الرئيس الذي يشكِّل عندهم نقطة الارتكاز لتقنين الظاهرة اللغوية وتقعيدها، ونتيجة لميل النحويين إلى ضبط الأداءات اللغوية وتصنيفها نراهم يشدِّدون الأحكام على كلِّ لغةٍ تُخالف استراتيجيات التقعيد عندهم، وتعملُ على نقض مكونات العملية التقعيدية فأطلقوا عليها مسميات متعددة تدلُّ على رفضهم الشديد لهذه اللغة.

2. الذهنيّة اللغويّة وما يتعلق بها من مناهج الاحتجاج:

إنَّ الدارسَ لهذا العامل، يضع يده على مسألةٍ في غاية الأهمية تكمن في تشدُّد النحاة في التعامل مع الأنماط اللغوية المستعملة، وصرامة منهجهم الذهني في التعامل مع هذه الأنماط التي حُكِم عليها بالرداءة.

إنَّ المنهج الذي اعتمده النحاة في الحفاظ على مكونات العملية التقعيديّة هو الذي دفعهم ودون أي تورّع إلى إصدار الأحكام على اللغة بالرديئة حتى ولو وردتْ هذه اللغة في قراءةٍ قرآنية من القراءات السبع، أو في لغةٍ من لغات العرب التي يُعتدّ بها استشهاداً واحتجاجاً كلغة تميم، أو سُمِعتْ عن عالمٍ أو أكثر من العلماء الذين أُخِذتْ عنهم اللغة، ويعدّون من عصور الاحتجاج.

وعندي أنَّ هذه الأنماط التي بُني عليها مصطلح اللغة الرديئة، تكشف صرامة المنهج الذهني لدى النحاة الذي أدَّى إلى ظهور مصطلح اللغة الرديئة ذلك المنهج الذي كان نتيجة حتمية لصراع موجود في أذهانهم وفي طبائعهم بين القياس والاستعمال، ولهذا نراهم يحكمون على اللغة بالرديئة لأسبابٍ عدة تدلُّ على ولادة مصطلح اللغة الرديئة في رحم الصراع بين القياس والاستعمال.

معايير الحكم على اللغة بالرداءة:

المعيار الأول: البعد عن القياس:

يعدّ القياس من أهم الأصول التي قامتْ عليها القواعد اللغوية، وبواسطته كان النحاةُ يلحقون ما يريدون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة اعتماداً على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص وبين الموروث من المادة اللغوية، فإذا أعجزهم وجود شبهٍ ما، راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضاً، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمحُّك والتكلُّف، وحاولوا تسويغ ذلك بشتى الطرق.[13]

فالأنماطُ اللغويّة التي تخالف القياس فكان يحكم عليها بالشذوذ من غير نظر إلى قلة وجودها أوكثرتها، أمّا الأنماطُ التي كانتْ تبتعد عن القياس وعن شيوع الاستعمال كان يُحكَم عليها بالرداءة، فقد قرأ أبو السمال قعنب قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[14] وقلَ الحق بفتح اللام[15]، وهو أداءٌ حُكِمَ عليه بالرداءة في العربيَّة، وهو يعني التخلص من التقاء الساكنين في هذا الوضع عن طريق الفتحة والمقيسُ في هذه الحالة هو التخلّص منها عن طريق الكسر.

ومن المسائل اللغوية التي حُمِلتْ على اللغة الرديئة انطلاقاً من هذا المعيار:

الهمز:

وجّهتْ كثيرٌ من الأمثلة والشواهد المتعلقة بالهمز، سواء ما يتعلق منها بهمز غير المهموز، أو بإبدال الهمز، أو بتسهيله، أو بتركه على اللغة الرديئة، ففي قوله تعالى: ﴿ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[16]، قرأ الأعمش بحذف الهمزة وكسر الميم، وقرأ ابن أبي ليلى: "بحذف الهمزة وفتح الميم المشدَّدة"، قال أبو حاتم: "حذف الهمزة رديء، ولكن قراءة ابن أبي ليلى أصوب"[17].

وعندي أنَّ اللغةَ تعترف بنمطين مستعملين (حذف الهمزة وكسر الميم، وحذف الهمزة وفتح الميم المشدَّدة)، وكلا النمطين استعملا في اللغة، وهذا ما أقرَّه التداول اللغوي، إلاَّ أنَّ ما تنبغي الإشارة إليه أنَّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ مضمومة وما قبلها مكسور، وقياسُ تخفيفها أنْ تكون بين بين كما أشار إلى ذلك سيبويه[18]، ولعلَّ هذا ما دفع أبا حاتم أنْ يصفَ حذف الهمزة هنا بأنَّه رديء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ هذه القراءة تؤدي إلى وقفة بسيطة ينتج عنها استهلاك الحركة الإعرابيّة.

وفي الإبدال عدّ اللغويون إبدال الهمزة في (أخطأن) ياء (أخطين) لغة رديئة[19]. قال الصاغاني: وقد سُمِعَ عن بعض العرب.[20]

أخطأن	أخطين
$>\dot{h}\dot{d}a>n$	$>\dot{h}\dot{d}\bar{a}in$

حيث أُبدِلت الهمزة ياء كما سبق وأن ذُكِر، وفي هذا تسهيل للهمز، وقد حُكِمَ عليه بالرداءة، وهذا التسهيل ينسجم مع قوانين التطور اللغوي التي تتحول من الصعوبة إلى السهولة، لكنه لاينسجم مع أصول القياس في اللغة.

وممّا يُحمَل على ذلك ما جاء في إعراب القرآن للنّحاس تعليقاً على قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ﴾[21]، من قوله: ومن أبدل من الهمزة قال: (المنشوون والمستهزوون) وهذه لغةٌ رديئةٌ شاذةٌ لا توجد إلاَّ في يسير الشعر[22]، وربما استند في هذا الرأي على تخطئة سيبويه لمن أبدل الهمزة في هذا ونحوه[23]. ويكمن البعد عن القياس هنا في أن هذا النمط خارج عن القاعدة، إذ لا يستعمل إلا في بعض القراءات –كما رأينا–، وفي ضرورة الشعر.

الإتباع الصوتي:

تعد ظاهرة الإتباع نوعاً من أنواع المماثلة بين الأصوات، وتعني " تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً" [24]

وممَّا حُمِل على اللغة الرديئة ويمكن تفسيره انطلاقاً من ظاهرة الإتباع الصوتي، قراءة قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[25]، بكسر الدال[26].حيث رأى الزَّجاج أنَّ هذه لغة رديئة خاصة إذا جاء ذلك في غير القرآن[27].

ولكن الواقع التداولي للغة يثبت أنَّ هذا الاستعمال قد حقّق المقبولية، إذ ورد عن العرب تحوَّل الضمة إلى الكسرة إتباعاً لحركة اللام في لفظ الجلالة، وهذا إتباع صوتي تأثّرت فيه حركة الدال المضمومة بحركة الكسرة بعد اللام:

الحمدُ لله	الحمدِ لله
$>Al\,\dot{h}amdulill\bar{a}h$	$>Al\,\dot{h}amdilill\bar{a}h$

وهو تأثر مدبر كلي متصل.

وربما حَمْل القدماء هذا النمط على الرداءة يعود إلى نظرتهم إلى الوظيفة الإعرابية[28]، واحترامهم الكبير لقواعد القياس التي توجب أن يكون المبتدأ مرفوعا، فهذا الانزياحُ هو ما أدّى إلى صدور الحكم بالرداءة، ومع ذلك حدث الإتباع الصوتي الذي حقّق التناسق والانسجام بين الأصوات وهو أمرٌ مقبول في اللغة.

وعُدَّت كلمة (مِنْتِن) بكسر الميم، لغة رديئة في (مُنْتِن)[29]، لكنَّ الذي حدث – هنا – هو إتباعٌ صوتي حيث تحوَّلت حركة

الضمة إلى كسرة إتباعاً لحركة التاء:

مُنْتِن	مِنْتِن
munten	*mintin*

وهو تأثرٌ مدبر كلي منفصل.

ويدلُّ على استعمال هاتين الصيغتين ما جاء في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني: "قال أبو الحسن قد يُقال: مُنْتِن ومِنْتِن ومُنْتِن"[30].

وقد عُزيت صيغة مِنتن بالكسر إلى تميم وبالضم إلى الحجاز[31]، وهذا يدلُّ على أنَّ مسائلَ الإتباع هذه حقائق لغوية من صميم الدرس الصوتي[32].

فالقياسُ يوجب أنْ تكونَ الميم مضمومة، إلا أنّ البعدَ عن القياس تمثّل بكسر الميم وأدّى إلى الحكم برداءة هذه اللغة مع أنَّها عزيت إلى تميم.

أبنية الأفعال

تعدّدتْ أحكامُ اللغويين برداءة اللغة في صيغ الأفعال، وقد تركّزتْ هذه الأحكام على ضبط أول الأفعال وثانيها وثالثها:

– ما جاء في فائه الضم والفتح:

ذكر الأزهريُّ أنّ قولهم: شُلَّت يده بضم الشين لغة رديئة؛ لأنّ القياس فيها أن تكون شَلَّت يده تشلُّ بالفتح كملَّ يمَل.[33]

– ما جاء في عينه الكسر والفتح:

عُدَّتْ (دمِعت العين) بكسر الميم لغة رديئة[34]، إلاَّ أنَّ الجوهري في الصحاح نَسَبَ اللغة إلى أبي عبيدة، فقال: "دَمَعت العين تَدمع دَمعاً ودمِعَتْ بالكسر لغة حكاها أبو عبيدة"[35]. وذكر ابن منظور اللغتين، فقال: "ودَمَعت العين ودمِعَت تدمع فيها دمعاً، وقيل دَمِعت دَمعا."[36]

وفي تاج العروس: "ودَمَعت العين تَدمع دَمْعاً ودمِعت تدمع دَمَعاً كمَنَعَ وفَرِح الثانية حكاها أبو عبيدة، كما نقله الجوهري وقال الكسائي: دَمَعت بفتح الميم لا غير"[37]. فالقياسُ في هذا الفعل أن يأتي من باب فَعَل _ يَفْعَل؛ لذلك لم يعطَ النمط السابق الذي ابتعد عن القياس الأفضلية.

وينطبق على هذا قول أبي الهيثم:" يقال شَنِئْتُ الرجلَ أي أَبْغَضْته قال: ولغة رديئة شَنَأْتُ بالفتح وقولهم لا أَبا لشانِئك ولا أَبٌ أي لِمُبْغِضِكَ[38]، فالقياس كسر العين، إلاّ أنّ فتحها حُمِل على اللغة الرديئة؛ لبعده عن القياس.

ومِمَّا حُمِلَ على اللغة الرديئة قول العامة عسِيت بكسر السين، وقال ابن درستويه وهي لغة شاذة رديئة[39]، وقرأ بها نافع من القراء السبعة: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[40]. وفي هذا الأداء إضجاع صوتي، يتضح من خلال الإمالة الناتجة عن كسر السين. وقد حملوا هذه اللغة على الرداءة انطلاقاً من أنَّ الأصل هو المقيس وهو الفصيح، أمَّا الفرع، فهو رديء بالرغم من أنَّه لغة مستعملة.

ومِن ذلك أيضاً عجِزت بكسر الجيم لغة رديئة في عجَزَت[41]، لكنَّ ابن القطّاع أكّد أنَّ الكسر لغة لبعض قيس[42]. ونسبها الزمخشريُّ في شرح الفصيح إلى هذيل[43]. وبها قرأ الحسنُ البصري أعجِزت بكسر الجيم[44]. في قوله تعالى:﴿ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ﴾[45].

فالقياس أن يأتي هذا الفعل من باب فَعَل _ يفْعَل، إلاّ أنّ هذا النمط ابتعد عن القياس، فحُكِمَ عليه بالرداءة، وربما يعود السبب في وجود النمط الرديء إلى قياسهم الماضي على المضارع.

وحُمِلَ على ذلك قولهم (خَطَف يخطَف) بفتح الخاء في الماضي، وقالوا: إنَّ اللغة الجيدة خطِف بالكسر يخطَفه خطفاً، واللغة التي عُدّتْ رديئةً حكاها الأخفش[46]، وقرأ بها يونسُ قوله تعالى: ﴿يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[47].

وذكر أبو حيان أنَّ لغة قريش بكسر طاء الفعل الماضي هي الأفصح، وقرأ الحسن وأبو رجاء بفتح طاء الفعل الماضي، وكسرها في الفعل المضارع، وعدّ أبو حيان هذه القراءة من الوهم[48].

ويظهر أنَّ القياس (خَطِف يخطَف) من باب (فَعِل _ يفعَل) نحو:(سَمِع _ يسمَع)، أمّا (خَطَف_ يخطِف)، فلغةٌ رديئةٌ؛ لبعدها عن النمط المقيس.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما جاء في لسان العرب: "وقال الليث: لغة أهل بثينة ذأى العود، قال: ذَوِيَ العود يَذْوَى قال أبو عبيدة: وهي لغة رديئة"[49].

وقال الأصمعي:" ذَأَى البقل يَذْأى ذأواً بلغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون: ذَوَى يذوي ذُوِياً، وذوِيَ خطأ"[50]. قال يونس: "وهي لغة"[51].

والقياسُ أنْ يكونَ هذا الفعل مفتوح العين في الماضي من باب رمى؛ لذلك عُدّت لغة كسر العين لغة رديئة؛ لبعدها عن القياس.

وحملوا فتحَ عين الماضي في (طَفَق) – مثل (ضَرَب)– على اللغة الرديئة؛ لأنّ القياس أنْ تكونَ من باب (فرِح) فقالوا: "طَفِق يفعل كذا كفرِح وهو من أفعَال المقاربة، قال الليث: ولغة رديئة طَفَقَ مثل ضَرَبَ طَفقاً"[52] وعزاه الجوهري إلى الأخفش[53]، وقال ابنُ سيده:" وهي لغة عن الزجاج والأخفش"[54].

ومن لغة العامة قولهم: يوشَك بالفتح(فتح الشين) وعُدَّت رديئة؛ لبعدها عن النمط المقيس يوشِك (بكسر الشين)، وهذا ما أكدَّه الحريري، فقال: "والعامة تقول يوشَك وهي لغة رديئة."[55]

ومِمَّا حُمِلَ على ذلك قولهم: حَرِص يحرَص لغة رديئة في

حَرَص يحرِص، قال الأزهريُّ وهي اللغة العالية[56]. إذ القياس أنْ يكونَ على باب:(فَعَل_ يَفْعِل)

وقد جاء قولُ أبي ذؤيب الهذلي[57]:

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدافِعَ عَنْهُم

فَإِذا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لا تُدْفَع

على هذه اللغة المقيسة وعدَّ ابنُ عصفور "فعِلَ يفعَل شذوذاً؛ لأنَّه خروج عن الأصل."[58]

– ما جاء في عينه الضم والفتح:

وفي الفعل المضارع حُمِلَ على اللغة الرديئة ضمّ عين المضارع في (يبغُضني)؛لأنَّ القياسَ أنْ تكونَ بفتح العين قال أَبو حَاتِمٍ: قَوْلُهُم أَنَا " أَبْغُضُهُ ويَبْغُضُنِي بالضَّمِّ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ "[59]

– ما جاء في لامه الضم والكسر من الأفعال

قال سيبويه:"وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعِهِ من دعوتُ فيكسرون العين... وهذه لغة رديئة"[60].

فالبعدُ عن القياس يكمن في أنّ القاعدةَ العامة عند النحاة تقول: إنَّ فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به الفعل المضارع، فهذا ابن جني يقول:" واعلم أنّ لفظ الوقف كلفظ الجزم سواءٌ."[61] ولذلك حُكِمَ على هذا النمط بالرداءة، فالقياسُ أنْ تكونَ حركة العين الضمة؛ لأنّ الواو هي التي حذفت، إلاّ أنهم وضعوا الكسرة وفي ذلك بُعدٌ واضحٌ عن القياس.

– أبنية المشتقات:

لم تكن المشتقات بمنأى عن الحكم باللغة الرديئة، إذ وجّه اللغويون عليها تلك الأنماط المشتقة التي ابتعدت عن القياس، ففي بنية اسم المفعول، قالوا: "بُرٌّ مكيل ويجوز في القياس مكيول، ولغة بني أسد مكول، ولغة رديئة مُكال، قال الأزهري، أما مُكال فمن لغات الحضريين، وأمَّا مكول فلغة رديئة واللغة الفصيحة مكيل ثم يليها في الجودة مكيول"[62].

فمكيلٌ أصلها مكيول (makyauul)، ثم تسقط شبه الحركة الياء وتبقى الكلمة بعد الحذف مكول (makuul) وهي لغة رديئة؛ لأنَّ القياسَ أنْ تحذف الواو، ثم تبدل الضمة الطويلة(uu) كسرة طويلة (ii) للتمييز بين الواوي واليائي، فتتحول إلى مكيل (makiil)، وهي اللغة الفصيحة المقيسة، وقد احتفظت العربية بالصيغة الأصل من الأجوف اليائي(مكيول). وأما (مُكال)؛ فإنَّ وجه الرداءة فيها يكمن باللجوء إلى الألف، وقد توهموا فيه بين اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي والقياس أن تكون بالياء (مكيل)؛ لأنها من(كال– يكيل). على نحو (باع– يبيع)

وفي بنية الصفة المشبهة: عدّوا قولهم ماء مالح لغة رديئة[63]، والسبب في عدها رديئةً أنَّ فاعلاً لايبنى من فعُل، إلاَّ أنَّ الفيومي في المصباح نقل أن قولهم "ماء مالح لغة حجازية، وكيف يمكن عدَّ هذه اللغة رديئة، وهي لغة أهل الحجاز الذين كانوا يختارون من اللغات أفصحها، ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونه، ولهذا أنزل القرآن بلغتهم، وكان منهم أفصح العرب، ومن ثبت أنَّه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته، وقد قالوا في الفعل مَلَح الماء ملوحاً من باب فعل وقياس هذا مالح فعلى هذا هو جارٍ على القياس"[64]. فاللغة العالية أن يقال ماء مِلْح.

المعيار الثاني: موافقة الاستعمال أو كثرته:

يعدّ الاستعمال أحد أهم الأصول التي قامت عليها العملية اللغوية، وقُعّدت على أساسه، وقد اهتمّ العلماء الأوائل بالاستعمال وجوانبه؛ إذ كانوا حريصين على تلقّف الأداءات اللغوية من أفواه من يتكلمون بها في بيئاتهم الحيّة، لذلك ارتحلوا إلى البادية، وعمدوا إلى الالتقاء بالعرب الفصحاء في الحواضر، فكانوا يرصدون الاستعمالات المختلفة للظواهر اللغوية، فإذا كانت هذه الظاهرة يغلب عليها الشيوع في الاستعمال، فإنهم يقيسون عليها، ويقضون لها بالأفضليّة والجودة. وإذا غلبت عليها القلّة في الاستعمال وعدم الشيوع، فإنهم يحكمون عليها بالرداءة، وعليه كان كلّ كثير عندهم جيداً، وكل قليل رديئاً.

ومن هنا مال اللغويون إلى تقسيم الاستعمال من حيث: الكثرة والقلة، والشهرة، والندرة، والضعف، والقوة، والقبح، والرداءة، وأصدروا الأحكام المختلفة على هذه الأنماط المستعملة.

وقد ظلّ الحكم برداءة لغة ما مرتبطاً بموافقة الاستعمال وكثرته، فكثيرٌ من الأنماط المسموعة حُكم عليها بالرداءة لعدم موافقتها لكثرة الاستعمال، وغالبا ما كان يُطلق هذا الحكم من النحوي على نمط مستعمل بناءً على القواعد القياسية التي استقرّت في ذهنه. فقد عدّوا الأعزب لغة رديئة في العَزَب[65]، فالذي حصل عبارة عن صراع بين النمطين أدّى إلى شيوع أحدهما على الآخر نظراً لكثرة استعماله.

ومن المسائل اللغوية التي حُمِلتْ على اللغة الرديئة انطلاقاً من هذا المعيار:

الهمز:

ممّا حُمِل على اللغة الرديئة همز كلمة النبي؛ إذْ عدَّها سيبويه لغة رديئة، على الرغم من أنَّه أكدَّ أنَّ أصلها بالهمز، فقال: "وليس أحدٌ من العرب إلاَّ ويقول تنبّأ مسيلمة"[66].

ومِمَّا يثبت المقبوليّة الاستعمالية للغة الهمز ما يأتي:

1. قراءة نافع بن عبد الرحمن بن نعيم (ت: 169هـ)، وهو أحد القرَّاء السبعة كلمة النبي بتحقيق الهمز[67].

2. أنَّ أصحاب المعاجم ذكروا أنَّ كلمة النبيء بالهمز تعني المخبر عن الله عز وجل (وهي مهموزة الأصل)[68].

3. أنَّ همز كلمة النبيء هي لغة أُثِرتْ عن أهل مكة، وهم مِمَّن يحتجُّ بلغتهم في التقعيد، ويدل على ذلك قول يونس: "وأهل مكّة يخالفون غيرهم، فيهمزون النبي والبريّة والذرية والخابية"[69].

وحُمِل ذلك على قلة الاستعمال، إذ الأكثرُ والأجود أنْ تستعملَ دون همزة، وقد لفتتْ هذه المسألة انتباه القدماء، فحاولوا تسويغ ذلك، فهذا الرضي يرى أنَّ وصف هذه اللغة بالرداءة عند سيبويه يعود لعدم تواتر القراءات السبع عنده[70].

أمَّا الفارسي، فرأى أن سيبويه ذهب إلى ذلك: "لأنَّ الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمزة منها، ورأى أن معظم العرب تركوا الهمز، فأصبحت هي اللغة الشائعة ولذلك حكم سيبويه على لغة الهمز بالرداءة [71].

ومن المحدثين من وقف عند هذه المسألة، فقد ذهب أحمد علم الدين الجندي إلى أن سبب حكم سيبويه على هذه اللغة بالرداءة قلة الاستعمال مع أنها مطردة في القياس [72]. في حين رأى أكرم حمدان أنَّ الهمز أصلٌ والتخفيف فرعٌ، فتركوا الأصل وأخذوا الفرع[73].

وعلى الرَّغم من هذا إلاَّ إنَّ الواقع التداولي للغة ينبئ أنَّ هذا نوع من أنواع التطوُّر اللغوي، فاللغة المستعملة هي الهمز، ثم تركت، وأصبحت لغة ترك الهمز هي الشائعة، وأخذت الأفضليّة في الاستعمال، وقد أدّى هذا إلى تكوين نوع من البدائل الاستعماليَّة التي كانت تركن إليها الأداءات الاستعمالية للأنماط اللغوية التي استعملت كلمة (النبي) بالهمز، واستعملتها دون الهمز، ثم ساد نمطٌ على آخر.

الإبدال:

ومِمَّا حُمِلَ من هذا على اللغة الرديئة قولهم: ازدلب لغة رديئة من استلب[74]. والفرق بين السين والزاي لا يعدو في صفتي الجهر والهمس، فالزاي صوتٌ مجهور، والسين صوتٌ مهموس، لذا فإنَّ تبادلهما أمر وارد في اللغة، وقد عرفت اللغات السامية هذا التبادل[75] كما عرفته العربية نحو: الجبز والجبس والرجز والرجس[76].

ولعل ما حدث ما هو إلا تحوُّل صوت السين المهموس إلى النظير المجهور، وهو الزاي، وهذا أدَّى إلى تحوُّل صوت التاء المهموس إلى نظيرها المجهور وهو الدال:

استلب	ازدلب
istalaba >	*izdalaba*

فالسبب الكامن وراء الحكم برداءة هذه اللغة ليس صوتيا، وإنما يتعلق بالاستعمال، فكلا النمطين مستعملان في اللغة، إلا أنّ الأفضليّة أُعطيتْ للنمط الأكثر استعمالاً.

أبنية الأسماء:

ظلّت الأسماء وأبنيتها، وشواهدها تشكّل معيناً لا ينضب عند اللغويين عند الحكم على اللغة بالرداءة، وقد كثُرتْ هذه الأحكام باختلاف ضبط بنية الأسماء، ومن هذه المسائل:

– ما جاء في فائه الكسر والفتح:

ومِمَّا يحمل على هذا قولهم في باب فَعال وفِعال: نحو (مَلاك ومِلاك، والدَّجاج والدِّجاج، وفَكاك وفِكاك، واليَسار واليِسار) حيث عُدَّت لغة الكسر (كسر الأول)، لغة رديئة[77].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾[78]، قال الليث: وسمعت أهل البصرة يخطئون (الجهاز) بالكسرة، وقال الأزهري: والقرَّاء كلهم مجمعون على فتح الجيم، وعدّوا كسرها لغة رديئة[79]، ومن خلال النظر في المقبولية الاستعمالية لهذه الأمثلة يلحظ ما يلي:

1. أنَّ علماء اللغة القدامى الذين أوردوا هذه الأمثلة من أمثال ابن قتيبة – عقد فصلاً لما جاء على فَعال وفِعال– وابن السِّكيت لم يشيرا إلى أنَّ إحداهما لغة رديئة، كما أنهما لم ينسبا اللغتين إلى قبائل معينة مِمَّا يدل على استعمال الصيغتين الاختياريتين البديلتين.

2. إنَّ التحوُّل من الفتح إلى الكسر في فَعال أمرٌ تقرُّه قوانين اللغة، ويمكن تفسير الكسر هنا وفق رأي فوزي الشايب على أنَّه مخالفة صوتية[80]. وظاهرة المخالفة الصوتية عامة في جميع اللغات[81]. وتحدث المخالفة لتيسير الجهد العضلي عند إنتاج الأصوات[82].

وتمثلت هذه المخالفة بين فتحتي (فَعَال) بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة:

جَهَاز	*jahaz*
جِهَاز	*jihaz*
فَكَاك	*fakak*
فِكَاك	*fikak*
يَسَار	*yasar*
يِسَار	*yesar*

وظاهرة الميل إلى التحول من الفتح إلى الكسر في أوائل الأسماء تعرفها العربية، إذ إنها وجدت في اللهجات البدوية الموغلة التي عمدت إلى التغيير في الحركات في أنماط مشابهة نحو: شِعير، وبِعير، ورِغيف.

وكذلك حكم اللغويون على الكثرة بالكسر بالرداءة في الكَثرة بالفتح[83]. وقد نُسبت هذه اللغة إلى تميم: "وتميم تقول الكَثرة بكسر الكاف وغيرهم بالفتح"[84].وأكّد الزبيدي استعمال هذه اللغة، فقال: "الكَثرة: ويكسر نقيض القلّة"[85].

ومِمَّا حُمِلَ على هذا وحُكِمَ برداءته لغرابته في الاستعمال، وعدم شيوعه: "تَلك بفتح التاء لغة رديئة في تِلك"[86].

– ما جاء في فائه الكسر والضم:

ويحمل على هذا ما حصل في صيغة (فُعَال) و(فِعَال) حيث عدّوا (الحِوار) بالكسر لولد الناقة لغة رديئة نقلت عن يعقوب في (الحُوار)[87]، فربما لجؤوا إلى المخالفة بـ(الكسر) للتخلص من الثقل الصوتي الناتج عن توالي الضمة والواو، فالأفضلية أُعطيتْ للغة الضم؛ لأنَّها أكثر استعمالاً.

وظلّت مسألةُ الاختلاف بين الكسر والضم منطلقاً للحكم برداءة بعض اللغات عند بعض اللغويين، ومِمَّا حُمِلَ على هذا قولهم: (النُّصْف) بضم النون لغة رديئة في (النِّصْف) بالكسر. قال الخليل بن أحمد: "النِّصف: أحد جزأي الكمال، والنُّصف لغة رديئة"[88]. وأثبت الزبيدي اللغات المستعملة فيها فقال: "النّصف مثلثة، قال شيخنا: أفصحها الكسر وأقيسها الضم، ثم الفتح، والفتح عن ابن الأعرابي"[89]. فالضم نمطٌ من هذه الأنماط مقبولٌ في الاستعمال وموجود، إلاّ أنّ الأفضلية كانتْ من نصيب النمط الأكثر جودةً في الاستعمال لشهرته؛ لذلك حكم الخليل بن أحمد على النِّصف بالكسر بأنها اللغة الأفصح، وعلى لغة الضم بالرداءة.

– ما جاء في فائه الضم والفتح:

عدّ الليث الفُقر بالضم لغة رديئة: "الفَقْر ضد الغنى مثل الضَّعف والضُّعف، قال الليث: والفُقْر بالضم لغة رديئة"[90]. ولكن منهم من لم يعتد برداءة هذه اللغة، وأكّد استعمال النمطين، ففي صحاح الجوهري: "والفُقْر، لغة في الفَقر"[91].

وفي مختار الصحاح: "والفُقر لغة كالشُّغف والضُّعف"[92]، فهي لغة مستعملة وإن كانت أقل شيوعاً وجودةً من (الفَقر) بفتح الفاء، ويمكن عدّها صيغة اختيارية بديلة للصيغة الأولى.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا لفظة نَفساء التي عُدَّت من اللغة الرديئة فقال القالي: "نَفْساء لغة رديئة في نُفَساء"[93]. ولكن، من ينعم النظر في هذه الكلمة يجد أنَّ المعاجم العربية أثبتت الاستعمالين: "ونُفِست المرأة ونَفِست، بالكسر، نَفَساً ونَفَاسةً ونِفاساً وهي نُفَساء ونَفْساء ونَفَساء: ولَدت"[94]. وهذا ما يدل دلالة واضحة على أنَّ (نَفْساء) صيغة اختيارية بديلة مستعملة لِـ(نُفساء).

فالسبب الذي يقف وراء الحكم بالرداءة يعود إلى شيوع هذه الكلمة بالضم، وقلته بالفتح، إلاَّ أنَّ الواقع التداولي لهذه الكلمة في كتب اللغة يؤكّد لنا استعمال اللغتين، وهذا ما يحملنا على القول: إن الذي حصل هنا أنّ كلا النمطين استعملا، ثم تغلّب أحدهما على الآخر بفعل ما يسمّى بصراع الأنماط اللغوية. فأصبح هو النمط الأكثر شيوعاً.

ففي هذه الأمثلة جميعها حدث صراع بين الأنماط اللغوية، ويعني الصراع هنا أنّ اللغة كانت قد استعملت نمطين مستعملين، ثم حدث صراع بينهما، أدّى في النهاية إلى سيادة أحدهما على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية تشومسكي اللغوية[95]. وهذا ما دفع اللغويين للحكم برداءة تلك اللغة القليلة في الاستعمال.

– ما جاء في عينه الفتح والسكون:

لقد حكم اللغويون على (الوَحْل) بالسكون من (الوَحَل) بالفتح بأنّها لغة رديئة [96].

وفي هذا النمط كانت الأفضلية للفتح، بفعل تأثير قانون الأصوات الحلقية, والتفسير الصوتي لهذا أنّ تحريك الصوت الحلقي أخفّ من تسكينه؛ لأنّ كل أصوات الحلق تحتاج إلى اتّساع في مجراها من الفم فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ولذلك ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة.[97]

كما ذكر ابن قتيبة حكم الرداءة في قولهم في أسنانه (حَفَر) بالرداءة في الحَفْر بسكون العين[98]. مع أنّ هذه اللغة نُسِبتْ إلى بني أسد، حيث عمدوا إلى التجانس بين الفتحة في الحاء والفاء.[99]

أمّا في هذا النمط، فحُكِم بالرداءة على لغة الفتح مع أنَّها لغة مقبولة في الاستعمال

ونسبت لقبيلة أسد، وكانت الأفضليّة للغة الأجود والأكثر استعمالاً وهي لغة السكون.

صيغتا فعل وأفعل:

لم تتفق القبائل العربيّة على استعمال صيغة واحدة من هاتين الصيغتين، فتارةً يغلبون(فعل) على(أفعل) في بعض الأنماط المستعملة، وتارةً أخرى يغلبون (أفعل) على(فعل)، وقد كان لهذا الخلاف الاستعمالي وجوده في الحكم برداءة اللغة:

– برد وأبرد:

عُدَّت (أبرد) لغة رديئة في برد[100]. وجاء في جمهرة اللغة: "ويقال بردت الماء وأبردته، وليس أبردته بقوي"[101]. نظراً لقلة استعمالها.

– حبس وأحبس:

عدّ اللغويون حبسه لغة رديئة في أحبسه[102] إلاَّ أنَّ ابن درستويه أجاز هذا، فقال: "أمَّا قولهم: أحبست فرساً في سبيل الله فهو مُحبَس وحَبيس، فإنّ معناه جعلته محبوساً، يحبس عن التصرف في غير سبيل الله، فدخلت الألف لهذا المعنى؛ لأنَّه من مواضعها، ولا يمتنع أن يقال: حَبَست فرسي في سبيل الله، كما تقوله العامة؛ لأنَّه إذا أُحبِس، فقد حُبِسَ، ولكن قد استعمل هذا في الوقوف من الخيل، وسائر الأموال، التي مُنعت من البيع والهبة."[103].وحكى الزجاج (في فعلت وأفعلت) "حبس الرجل فرسه أحبسه"[104]. فكلا الصيغتين مقبولة في الاستعمال، إلا أنَّ صيغة أحبس كان لها الأفضلية؛ لكثرة دورانها في الاستعمال.

– حدر وأحدر:

وقد عدّت (أحدر) لغة رديئة في حدر[105]، وأكّد الأزهري أنَّه لم يسمع أحدر بالألف[106]. فهما صيغتان اختياريتان بديلتان، إلاّ أنّ أحدر أكثر استعمالاً.

– راب وأراب:

ذكر الخليل بن أحمد أنَّ أرابني لغة رديئة في رابني[107]. ومع ذلك، فإنَّ السجستاني رأى أنَّ أراب لغة هذيل في راب، ونقل قول خالد بن زهير الهذلي:

كأنَّما أربتُه بريبِ[108].

فالرداءة كانت لصيغة أفعل– مع أنّها حققت شروط المقبوليّة اللغوية–؛ لقلتها في الاستعمال وعدم شيوعها، وأعطيت الأفضلية لصيغة (فعل).

– شغل وأشغل:

عدَّ ابن قتيبة أشغل لغة رديئة تستعملها العامة في شغل[109]. ورأى الزَّجاج أن أفعلت يجيء بمعنى فعلت نحو: (شغلته وأشغلته) إلاَّ أنَّ أفصحها شغلت[110]، إلاَّ أنَّ ابن فارس في المجمل رأى جواز استعمال أشغلت[111].

ورأى ابن سيده أن" فعلت وأفعلت" بمعنى واحد كأنَّ كل واحد منهما لغة قوم ثم تفشيتا فاستعملتا مختلطتين كقولك: قلته البيع وأقلته وشغلة وأشغله، وصرَّ أذنيه وأصرَّ "[112]. فهاتان الصيغتان اختياريتان بديلتان، لكن ما جعل صيغة (شغل) أفصح هو كثرة استعمالها.

– محق وأمحق:

جاء في الصحاح: "محقه الله أي أذهب بركته، وأمحقه لغة فيه رديئة"[113]. وعدها الأزهري لغة[114]، في حين عدَّها الفيروز آبادي لغية[115]، فتصغير الفيروز أبادي لغة على لغية فيه إشارة إلى قلتها وعدم جودتها، وأنشد لرؤبة:

بلالُ يا ابن الأَنْجُمِ الأَطلاق

لسْنَ بِنَحساتٍ ولا أَمْحاق[116]

فالأفضلية أُعطيتْ لـ (محق)، نظراً لكثرة استعمالها.

– وقف وأوقف:

نُسِب إلى الكسائي قوله: "وقفت الدابة والأرض وكل شيء، وأمَّا أوقفت فهي لغة رديئة"[117].ونقل أبو حيّان عن أبي عمرو بن العلاء: "وقد سمع في المتعدية أوقف وهي لغة قليلة ولم يحفظها أبو عمرو بن العلاء، قال: لم أسمع في شيء من كلام العرب أوقفت فلاناً، إلاَّ أنِّي لو لقيت رجلاً واقفاً فقلت له: ما أوقفك ها هنا لكان عندي حسناً"[118].

ونجد في المصباح المنير: "وأوقفت الدار والدابة بالألف لغة تميم وأنكرها الأصمعي"[119].

ويمكن تفسير ما جاء في هذا الفعل:

وقف	أوقف
wagafa	*> wgafa*

هذا الفعل معتل الفاء استبدل فيه المزدوج الحركي الصاعد (wa) في صيغة فعل وآخر هابط (w>) في صيغة أفعل، وهذه الحرية الاستعمالية تتيح للمتكلِّم قدراً من الاختيارية في الصيغة.

صيغتا انفعل وافتعل:

– امّحى وامتحى:

قال الخليل بن أحمد في العين: "وطيء تقول: محيته محياً ومحواً وامّحى الشيء يمحي امَّحاء وكذلك امتحى: إذا ذهب أثره، الأجود امّحى، والأصل فيه انمحى، وأمَّا امتحى فلغة رديئة"[120].

فالنون أدغمت في الميم؛ لتقاربهما في المخرج. أمّا صيغة (افتعل)، فقد حُكِم عليها بالرداءة لقلتها في الاستعمال.

– انعدَّ واعتدّ:

وقد رأى اللغويون أنَّ انعدّ على وزن انفعل من عدَّ لغة رديئة[121]. إذ إن الأصوب أن يقال منه: عدّدته فاعتدّ.

أبنية المشتقات:

في بنية اسم التفضيل عدّوا (أخير) و(أشر) لغات رديئة في خير وشر، ففي لسان العرب "وهو شرٌّ منك ولا يُقال أشر حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، وقد حكاه بعضهم، ويقال هو شرُّهم وهي شرُّهن ولا يُقال هو أشرُّهم"[122].قال الجوهري: "ولا يُقال أشر الناس إلاَّ في لغة رديئة"[123].

فأصل خير وشر (أخير وأشر) لأنَّهما أفعل التفضيل، وقد وردت في قوله تعالى في قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾[124]. وقد رويت هذه القراءة في المحتسب[125]، كما وردت أخير وجاءت على الأصل في قول رؤبة:

بلالُ خيرُ النَّاسِ وابن الأخير[126]

وقد استعمل هذا الأصل في لغة بني عامر؛ إذ يقولون هذا أخير من هذا[127]، وعندي أن كثرة استعمال هاتين الكلمتين، أدى إلى حذف الهمزة منهما تخفيفاً، وعدَّها بعضهم لغة، في حين خطّأ الحريري من يقول: فلان أشر من فلان[128]، ونخلص مما سبق إلى أن هذا من باب الأصل المرفوض، وأنَّ هذا الاستعمال اللغوي يدل على التطور اللغوي الذي حصل للمفردة.

المعيار الثالث: غرابة العمليّة اللغويّة:

إنَّ البحث في اللغة الرديئة يضفي على الموضوع نوعاً من علامات الاستفهام، إذ تأكد لنا أنَّ معيار الحكم بالرداءة لم يكن حكماً على اللغة نفسها، وإنَّما هو حكم تمثل في أذهان أهل النحو تمظهر بمجموعة من الأنماط التي وافقت القياس أحياناً، ومع ذلك حُكِمَ عليها بالرداءة، ومجموعة أخرى وافقت الاستعمال وحُكِمَ عليها بالرداءة، ومجموعة ثالثة لا علاقة لها بالقياس أو السماع ومع ذلك تعدّ هي الأفصح. فهذا كلّه إنْ دلَّ على شيء، فإنَّما يدل على غرابة العملية اللغوية وطبيعتها التداولية التي لا تلقي بالاً أحياناً للقاعدة أو الاستعمال.

فقد حمل سيبويه كسر الهاء في (مِنهِم) على اللغة الرديئة[129]، وهي لهجة عربية عُرِفت عن ناس من ربيعة وهم بنو كلب، إذ كانوا يكسرون ضمير الغائبين فيقولون: "مِنهِم وعنهِم وبينهِم، بكسر الهاء"[130]، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة، إذ اللهجة الفصحى تبقي الضم إلا إذا وقع الضمير بعد الكسرة أو ياء اللين، والذي حدث هنا هو تحوُّل ضمة الهاء إلى كسرة إتباعاً لحركة الميم:

وقف	أوقف
wagafa	*> wgafa*

وهو تأثّر مقبل كلي منفصل.

وقد أدّى هذا التأثر إلى حدوث نوع من الانسجام والتناسق الصوتي، وهنا تكمن الغرابة في عدّ هذا النوع من التماثل الصوتي المقبول في اللغة وقوانينها، وقد حقَّق المقبولية الاستعمالية؛إذْ سُمع عن بني كلب وهي من القبائل المعروفة، ومع ذلك فقد حكم عليه بالرداءة.

ومن ذلك ما حصل مع "أفلطني" التي تعدّ لغة تميمية رديئة من أفلتني[131]. وقد أبدلت التاء طاء في هذا المثال، فتحوَّلت الصوت من المهموس (التاء) إلى النظير المجهور(الطاء).

ولكن يظهر تساؤل مهم هنا، وهو بما أنَّ هذه اللغة نسبت إلى قبيلة من أشهر القبائل العربية، ومن القبائل التي يحتجُّ بلغتهم: فلماذا حُمِلَتْ هذه اللغة على الرداءة؟

لقد حاول إبراهيم أنيس التوقّف عند هذه المسألة معلِّلاً ذلك بأنَّ أصوات الإطباق أصوات مفخمة لها رنَّة قويّة في الآذان مِمَّا يلائم طباع البدو وخشونتهم[132]. وربما يعود السبب في الحكم بالرداءة الميل إلى الهمس بالتاء أكثر من الجهر بالطاء في البيئات العربية.

وقد عدّ اللغويون قول العرب: طردت فلاناً فانطرد لغةً رديئة، ورأوا أنَّه لا يقال من هذا انفعل ولا افتعل إلاَّ في لغة رديئة، وقالوا الأفصح أن يقال طردت فلاناً فذهب[133].

وقد فسر سيبويه ذلك فقال:" وربما أُستغنى عن«انْفَعل» في هذا الباب فلم يُستعمل؛ وذلك قولهم: "طردته فذهب"، ولا يقولون "فانطرد" ولا "فاطّرد"؛ يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"[134]. وقد أطلق عليها بعض المعاصرين المطاوعة المعجمية، من مثل: أعطيته فأخذ، وكلّمته فاستمع.[135]

وتتضح الغرابة هنا، في أنّهم لم يعتدوا بالوزن المقيس، ووصفه بالرداءة واعتدّوا بالمسموع.

وكذلك عدّوا مُعِقَ اسم الفاعل من أعقَّ لغة رديئة، فقالوا: "وقد أعقّت وهي مُعِقّ وعقوق، فمُعِقّ على القياس، وعقوق على غير القياس، ولا يُقال مُعِقّ إلاَّ في لغة رديئة[136].

فالغرابة هنا، تكمن في عدم اعتدادهم بالأصل المقيس، ووصفه بالرداءة واعتدادهم بالصيغة المسموعة.

نتائج البحث

1. الرداءةُ نقيضُ الجودة، وهذان المصطلحان يستعملان للحكم على الأداءات المتداولة في لغةٍ ما، واللغة الرديئة حكمٌ يدور في ذهن النحوي انطلاقاً من المقاييس التي تدور في ذهنه، ومن الاستعمالاتِ الشائعة التي يُصغي لها، ويتلقفها من أفواه أبنائها.
2. من معايير الحكم برداءة اللغة:البعد عن القياس، وموافقة الاستعمال أو كثرته، وغرابة العملية اللغوية.
3. اللغة الشاذة هي خروج عن الأصل المقيس ومخالفته، أمّا اللغة الرديئة فهي بعدٌ عن القياس، وليست خروجاً عليه.
4. وإنّ المتتبع لمصطلح اللغة الرديئة، يلحظ أنّ هناك عاملين أساسيين أسهما في تشكيل مصطلح اللغة الرديئة في الفكر اللغوي: السليقة اللغوية وما يتصل بها من جوانب الاستعمال والقياس، والذهنيّة اللغويّة وما يتعلق بها من مناهج الاحتجاج.
5. ظلّ الحكم برداءة لغة ما مرتبطاً بموافقة الاستعمال وكثرته في مجموعة من الأنماط اللغوية، فكثيرٌ من الأنماط المسموعة حُكم عليها بالرداءة لعدم موافقتها لكثرة الاستعمال، فإذا كانت هذه الظاهرة يغلب عليها الشيوع في الاستعمال،

فإنهم يقيسون عليها، ويقضون لها بالأفضليّة والجودة. وإذا غلبت عليها القلّة في الاستعمال وعدم الشيوع، فإنهم يحكمون عليها بالرداءة، وعليه– نستنتج من خلال دراسة اللغة الرديئة– أنّ كلّ كثير عندهم جيد، وكل قليل عندهم رديء.

6. حدث صراع بين الأنماط اللغوية، ويعني الصراع هنا أنّ اللغة كانت قد استعملت فعلا نمطين مستعملين، ثم حدث صراع بينهما، أدّى في النهاية إلى سيادة أحدهما على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية تشومسكي اللغوية، وهذا ما دفع اللغويين للحكم برداءة تلك اللغة القليلة في الاستعمال.

7. يؤكّد لنا النظر في أنماط اللغة الرديئة أنّ اللغة أعطت مجالاً من الحرية في الاستعمال لأبنائها وذلك عن طريق وجود فكرة الصيغ الاختيارية البديلة.

8. يظهر الحكم باللغة الرديئة فيما يتعلق بالبنيتين الصوتية والصرفية بشكل كبير، في حين يكاد يكون قليلاً جداً بالمستويين التركيبي والدلالي.

9. يمكن تحليل كثير من الأنماط اللغوية الرديئة انطلاقا من قوانين التفسير اللغوي من مثل: المماثلة، الإتباع الصوتي، المخالفة، تسهيل الهمز، قانون الأصوات الحلقية، السهولة والتيسير، التخلص من المزدوج الحركي، الإمالة، الاستغناء، الأصل المرفوض، الصيغ الاختيارية البديلة، صراع الأنماط اللغوية.

الهوامش

(1) ابن منظور، لسان العرب، ط2، 131/6.
(2) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 76.
(3) انظر: الفراهيدي، العين، 314/3.
(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 34/2.
(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 299/3.
(6) انظر: المبرّد، المقتضب، 115/3.
(7) الفارسي، المسائل المنثورة، ط1، ص200.
(8) النحاس، إعراب القرآن، ط2، 291/1.
(9) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ط1، ص147.
(10) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 223/1.
(11) عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة، مخطوط قيد النشر، ص343.
(12) انظر: السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ط1، ص91، 94.
(13) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص119
(14) سورة الكهف، الآية 29
(15) الحلبي، السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1994م، 450/4.
(16) سورة النحل، الآية 78.
(17) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، 411/3.
(18) سيبويه، الكتاب، 449/3–450.
(19) الزبيدي، تاج العروس، 212/1.
(20) المصدر نفسه، 212/1.
(21) سورة الواقعة، الآية (72).
(22) النحاس، إعراب القرآن، ط3، 342/4.
(23) سيبويه، الكتاب، 31/4.
(24) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ط3، ص 324.
(25) سورة الفاتحة، الآية (2).
(26) (15) ينظر: الأندلسي، البحر المحيط، ط1، 18/1.
(27) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ط1، 45/1–46.
(28) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص152، وانظر، المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص185.
(29) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 224/1.
(30) السجستاني، فعلت وأفعلت، ط2، ص121
(31) ابن سيده، المخصّص، السفر 11، ص206.
(32) العدوي، القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، ط1، 109/1.
(33) الأزهري، تهذيب اللغة، ط1، 153/1.
(34) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 43
(35) انظر: الجوهري، الصحاح، ط3، /1209.
(36) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 299/5.
(37) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 565/20. وانظر: عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، ص116.
(38) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 141/8.
(39) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص42.
(40) سورة محمد، الآية 22، انظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط1، 2/477، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط3، 1/303.
(41) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 200/15.
(42) السرقسطي، كتاب الأفعال، 220/1، الهروي، إسفار الصيح، ص 332.
(43) الزمخشري، شرح الفصيح، ص137.
(44) النحاس، إعراب القرآن، 17/2.

(45) سورة المائدة الآية 31.
(46) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 103/5.
(47) سورة البقرة، الآية 20، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط1، 335/1.
(48) الأندلسي، البحر المحيط، 227/1.
(49) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 15/6.
(50) انظر: القالي، أبوعلي، الأمالي، ط2، 166/2.
(51) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ط3، ص190.
(52) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 85/26.
(53) انظر: الجوهري، الصحاح، 1517/4.
(54) انظر، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 288/6.
(55) انظر، الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ط1، ص107.
(56) الأزهري، تهذيب اللغة، ط1، 140/4.
(57) الهذلي، أبوذؤيب، ديوان أبي ذؤيب الهذلي، ط1، ص45.
(58) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ط1، ص122.
(59) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 247/18.
(60) سيبويه، الكتاب، 155/2، 160/4.
(61) ابن جني، اللمع في العربية، ط2، ص185.
(62) ابن منظور، لسان العرب، 143/13.
(63) السيوطي، المزهر، 225/1.
(64) الفيومي، المصباح المنير، 578/1.
(65) ابن منظور، لسان العرب.
(66) سيبويه، الكتاب، 460/3.
(67) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ط2، 157/1.
(68) ابن دريد، جمهرة اللغة، 1284/3.
(69) ابن السكيت، إصلاح المنطق، 159.
(70) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 35/3.
(71) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 91/2.
(72) الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1/ 341.
(73) أكرم حمدان، الهمز بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسة الدراسات الإسلامية)، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 23–51، يونيو 2005.
(74) الأزهري، تهذيب اللغة، 147/13.
(75) انظر: أنيس، في الأصوات اللغوية، ص68. والمعايطة، براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ط1، ص87.
(76) أبو الطيب، الإبدال، 115/2–116.
(77) السيوطي، المزهر، 224/1.
(78) سورة يوسف، الآية (71)
(79) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 277/3.
(80) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط1، ص399.
(81) انظر: مالمبرج برتيل، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، ص148. وانظر: عبدالتواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، ص57.
(82) انظر: سهل، تجليات ظاهرة التخالف الصوتي في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خضير – بسكرة–، عدد 4، 2009.
(83) انظر: الجوهري، الصحاح، 802/2.
(84) انظر: الأندلسي، البحر المحيط، 24/5. المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص140.
(85) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 17/14.
(86) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، 324.
(87) انظر: ابن منظور: لسان العرب، 266/4. والحوار والحوار، الأخيرة رديئة عند يعقوب: ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل، فإذا فصل عن أمه فهو فصيل، وقيل: هو حوار ساعة تضعه أمه خاصة.
(88) الفراهيدي، العين، 132/7.
(89) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 409/24.
(90) انظر، ابن منظور، لسان العرب، 205/11.
(91) انظر: الجوهري، الصحاح، 782/2.
(92) الرازي، مختار الصحاح، ص 508.
(93) القالي، المقصور والممدود، ط1، ص 397.
(94) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 322/14.
(95) انظر: عبابنة، والزعبي، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ط1، ص116.
(96) انظر: الجوهري، الصحاح، 1841/5
(97) انظر:أنيس، اللهجات العربية، ص 135، وانظر: عبد الكريم، اللهجات العربية في معاني القرآن، ط1، ص245.
(98) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط 4، ص295.
(99) انظر: السنديوني، من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(1، 2)، 1989م، ص55–111.
(100) انظر: الجوهري، الصحاح، 445/2.
(101) انظر: ابن فارس، جمهرة اللغة، ط1، 63/1.
(102) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 523/15.
(103) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص127.
(104) الزجاج، فعلت وأفعلت، ص27.
(105) وحدَرَ القراءةَ والأَذانَ والإقامةَ: أَسْرَع. ابن القوطية، الأفعال، ط2، ص38.
(106) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 236/4.
(107) الفراهيدي، العين، 288/8.
(108) انظر: السجستاني، فعلت وأفعلت، ص146.
(109) ابن قتيبة، أدب الكاتب.
(110) الزجاج، أبو إسحاق، فعلت وأفعلت، ص53، وانظر: قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص240.
(111) ابن فارس، مجمل اللغة، ط2، 506/1.
(112) ابن سيده، المخصص، 14/ 171.
(113) انظر: الجوهري، الصحاح، 1553/4.

(114) انظر، الأزهري، تهذيب اللغة، 52/4.
(115) انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 291/3.
(116) انظر: الفراهيدي، العين، 56/3.
(117) الأزهري، تهذيب اللغة، 153/9.
(118) الأندلسي، البحر المحيط، 105/4.
(119) الفيومي، المصباح المنير، 669/1.
(120) انظر: الفراهيدي، العين، 314/3.
(121) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 253/8.
(122) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 53/8.
(123) انظر: الجوهري، الصحاح، 695/2.
(124) سورة القمر، الآية 26.
(125) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 299/2.
(126) انظر الشاهد: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، 299/2.
(127) انظر: الفيومي، المصباح المنير، 185.
(128) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص47.
(129) سيبويه، الكتاب، 4/ 197.
(130) المصدر نفسه، 197/4.
(131) الفراهيدي، العين، 430/7.
(132) أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية، ص115.
(133) انظر:الزبيدي، تاج العروس، 77/5.
(134) سيبويه، الكتاب، 66/4.
(135) الوهيبي، المطاوعة معناها وأوزانها، مجلة جامعة الملك سعود، م6، الآداب (2)، 1994م، ص 513-531، فيصل، المطاوعة وتأصيلها في العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (10)، 2012م.
(136) السيوطي، المزهر، 225/1

المصادر والمراجع

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، 2001م، ط1، بيروت، دار إحياء التراث.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)،، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى،، (ت 900هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي أحمد معوض، 1993، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في الأصوات اللغوية، (د.ط)، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، اللهجات العربية، (د.ط)، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة.

البنا، أحمد بن محمد (ت 1705هـ)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، حققه وقدّم له: شعبان محمد إسماعيل، 1987م، ط1،، بيروت، عالم الكتب،، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.

الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد(ت 426هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: أمين شبيب، 1998م، بيروت، دار الجيل.

الجندي، أحمد علم الدين، 1983م، اللهجات العربية في التراث، (د.ط)، الدار العربية للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، 1985م، ط2، بيروت، عالم الكتب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، منشورات وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، 1984، ط3، بيروت دار العلم للملايين.

الحريري، القاسم بن علي (ت516هـ) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفان مطرجي، 1998م، ط1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

الحلبي، السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، 1994م، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

حمدان، أكرم، 2005م، الهمز بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسة الدراسات الإسلامية)، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 23-51.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر الفارسي(ت347 هـ)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد البدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، 1998م، القاهرة، منشورات وزارة الأوقاف المصرية.

الراجحي، عبده، 1996م، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، عنّى بترتيبه: محمود خاطر، 1987م، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،، الكويت، سلسة التراث العربي، 1965م.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت 311هـ)، معاني

القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، 1988م، ط1، بيروت، عالم الكتب.
الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري(ت 310هـ)، فعلت وأفعلت، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، 1984م، الشركة المتحدة للتوزيع.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، شرح الفصيح، تحقيق: إبراهيم الغامدي، 1416هـ، مكة المكرمة، منشورات جامعة أم القرى.
السامرائي، صباح علاوي، 2011م، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ط1، عمّان، دار مجدلاوي.
السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي(ت 248هـ)، فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، 1996م، ط2، بيروت، دار صادر.
السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، 1975م، مصر، الهيئة العامة لشؤون الكتاب.
ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، (د.ت)، ط3، مصر، دار المعارف.
السنديوني، وفاء فهمي، 1989م، من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(1، 2).
سهل، ليلى، 2009م، تجليات ظاهرة التخالف الصوتي في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خضير– بسكرة، عدد 4.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ت، بيروت، دار الجيل.
ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت458هـ)، المخصّص، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، 1987م، بيروت، المكتبة العصرية.
الشايب، فوزي، 2004 م، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة،، ط 1،، إربد، عالم الكتب الحديث.
أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، الإبدال، تحقيق: عزالدين التنوخي، 1961م، دمشق، منشورات مجمع اللغة العربية.
عبابنة، يحيى، وآمنة الزعبي، 2005 م، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ط1، إربد، دار الكتاب الثقافي.
عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة، مخطوط قيد النشر.
عبد التواب، رمضان، 2000م، لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
عبدالتواب، رمضان، 1995م، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي.
عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد، 1986م، اللهجات العربية في معاني القرآن، ط1، دار الطباعة المحمدية.
العدوي، حمدي سلطان حسن أحمد، 2006 م، القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، ط1، طنطا، دار الصحابة للتراث.
ابن عصفور، 1996م، علي بن مؤمن (ت669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، بيروت، مكتبة البنان.
ابن عطية الأندلسي(د.ت)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية(ت542 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
عمر، أحمد مختار، 1980م، دراسة الصوت اللغوي، ط3، دار الكتب.
ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، 1986م، ط، 2 بيروت، مؤسسة الرسالة.
ابن فارسم، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، 1987، ط1، بيروت، دار العلم للملايين.
الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(ت 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي، 1987 م، دمشق – بيروت، دار المأمون للتراث.
الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(ت 377هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، 2004م، ط1، عمان، دار عمّار.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (د.ط).
الفيروز آبادي، (د.ت)، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت817هـ)، القاموس المحيط، (د.ط)، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
فيصل، خولة محمود، 2012م، المطاوعة وتأصيلها في العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (10).
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير، (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية.
القالي، أبوعلي، إسماعيل بن القاسم(ت356هـ)، الأمالي، عنى بترتيبه: محمد عبد الجواد الأصمعي، 1344هـ، القاهرة، ط2، دار الكتب المصرية.
القالي، أبوعلي إسماعيل بن القاسم (ت 356 هـ)، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد الهريدي، 1999م، ط1، القاهرة مكتبة الخانجي.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (276هـ)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1963م، ط4.
قدور، أحمد محمد، 1996م، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، دمشق، وزارة الثقافة السورية.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، 2006م، ط 1،، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر(ت 367 هـ)، الأفعال، تحقيق: علي فوده، 1992م، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي.
القيسي، مكي بن أبى طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق:محيى الدين رمضان، 1984 م، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ) إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد عثمان، 2009م، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
مالمبرج برتيل، (د.ت)، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، (د.ط)، مكتبة الشباب.
المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت 285هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 2010م، بيروت، عالم الكتب.
ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس(ت 324هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، 1400هـ، ط2، مصر، دار المعارف.
المطلبي، غالب فاضل، 1984 م، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، دار الشؤون الثقافية للنشر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة العراقية.
المطلبي، غالب فاضل، 1978م، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية.
المعايطة، ريم فرحان، 2008م، براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ط1، دار اليازوري.
أبو المكارم، علي، 2006م، أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب.
ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط2، بيروت، دار صادر، 2003.
النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، 1985م، ط2، بيروت، عالم الكتب.
الهذلي، أبوذؤيب، ديوانه، شرح وتقديم: سوهام المصري، 1998م، ط1، المكتب الإسلامي.
الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق، أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، 1420هـ، مكتبة الملك فهد.
الوهيبي، صالح بن سليمان، 1994م، المطاوعة معناها وأوزانها، مجلة جامعة الملك سعود، م6، الآداب (2).

Category Linguistic between Acceptability and Preference Language Lousy Model

Omar Abunawas*

ABSTRACT

This study aims at looking of the rankings at linguists for patterns of language between acceptability and preference by focusing on the poor patterns of language. The study began talking about the term of lousy language in linguistic studies concept and origination, and then offered the standards of poor Language, which was to keep away from measurement.

Patterns that have addressed the poor judgment and analysis in accordance with the two-tier voice and morphological, and concluded a conclusion offered the most important findings.

Keywords: Category Linguistic, Acceptability, Preference, Lousy Model.

* Faculty of Languages, German Jordanian University, Jordan. Received on 25/12/2013 and Accepted for Publication on 4/3/2014.